

العقوبات تنهك إيران لكن الفساد يقصم ظهرها

عمليات تحيل واختلاسات تنتشر في جميع مفاصل الدولة



بلاقيمة

والافتقار إلى الحرية السياسية، وفشل الرقابة وقبول المسؤولية. ولم يتجرأ معو الدراسة على توجيه الاتهام إلى قادة البلاد وكبار المسؤولين.

وفي إجراء مسرعي يهدف إلى امتصاص غضب الشارع، قام القضاء الإيراني بتدشين محاكم اقتصادية خاصة، وعرض محاكمات على الهواء مباشرة، إلا أن هذا لا يعدو كونه نقطة في بحر، خاصة بعد أن صنفت إيران واحدة من أكثر دول العالم فساداً.

قد تكون العقوبات، التي فرضها ترامب على إيران، أشد عقوبات ترفضها الولايات المتحدة على الإطلاق، وقد تساهم فعلياً في انهيار حكم المالدي، ولكنها حتماً ليست السبب الوحيد للانهيار.

لن يضطر ترامب إلى الانتظار طويلاً ليرى ماذا سيحدث، الحرس الثوري الإيراني، ومعهم المرشد الأعلى، فعلاً كل ما يجب فعله، ولن يحتاج ترامب للمنجمين والعرفان ليؤكد لنا أن: إيران لن تكون بخير.

إلى طريق مسدود، فخامنئي، ومع المئات من الموظفين الذين يعملون تحت إمرته، يمتلكون ويديرون أموالاً سرية تقدر قيمتها بنحو 200 مليار دولار.

ولم يسلم الرئيس الإيراني نفسه من شبهة الفساد، حيث أصدرت محكمة إيرانية، في خلال شهر مايو هذا العام، حكماً ابتدائياً بالسجن على حسين فريديون، شقيق روحاني ومستشاره، في مخالفات مالية.

وحمل باقر قاليباف، عضو مجلس تشخيص مصلحة النظام الإيراني، حكومة روحاني مسؤولية الفساد المتفشى في البلاد، معتبراً أن العقوبات الأميركية ليست السبب الوحيد وراء كل هذه الأوضاع الاقتصادية المتردية.

وكان مركز أبحاث البرلمان الإيراني قد أصدر دراسة مطولة حول الفساد في إيران، على مدار الثلاثين عاماً الماضية، قام من خلالها باستقصاء وتصنيف حوالي 300 من الأبحاث، وخلصت الدراسة إلى أن أهم مسببات الفساد هي: سطوة الاحتكارات، وعدم كفاءة الحكومة،

تصريحات وزير الصحة الإيراني سعيد نمكي، الذي قال إن "ما يقارب مليار دولار ونصف المليار مخصصة لاستيراد المعدات الطبية اختفت ولا أحد يعلم من وراء ذلك". ويدعى الوزير أن خسائر القطاع الطبي بسبب الفساد تجاوزت 2.3 مليار دولار.

وبنفس الطريقة، اختفى مبلغ 3.5 مليار دولار من صندوق مخدرات موظفي وزارة التعليم، الذي يدفع لآلاف من المعلمين والموظفين الآخرين معاشاتهم التقاعدية، ومثلما هو متوقع لم يتم الكشف عن الأشخاص الذين يقفون وراء اختفاء هذه الأموال.

وكان الرئيس الإيراني حسن روحاني اتهم قادة الحرس الثوري، الذين يسيطرون على معظم القطاعات الاقتصادية، بإلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد وإفشال برامج الإصلاح التي خطط للقيام بها.

وعندما حاول روحاني الاستعانة بخامنئي في معركته ضد الاحتكارات والشركات التابعة للحرس الثوري، وصل

"بورغن"، التي تعنى بمكافحة الفقر حول العالم، كشفت أن نسبة الفقر في إيران وصلت إلى مستويات قياسية، في ظل استنزاف الفساد الحكومي وهيمنة المالدي على ثروات البلاد.

وحسب جهات رسمية يعيش أربعون مليون إيراني تحت خط الفقر، أي نصف مجموع السكان البالغ عددهم ثمانين مليوناً، بينما ينفق نظام طهران المليارات على مغامراته العسكرية ودعم الإرهاب والمليشيات وتطوير برامج نووية وصاروخية مثيرة للجدل.

وبحسب نفس المؤسسة، يستحوذ خمسة بالمئة فقط من سكان البلاد على مصادر الثروة وهم من الفئة الحاكمة، بدءاً من المرشد وحاشيته وحتى كبار المسؤولين وأفراد أسرهم، في حين يعيش باقي السكان في الفقر. وتقدر "بورغن" ثروة المرشد بـ95 مليار دولار أميركي.

الإفكار ليس النتيجة الوحيدة للفساد، وإن كان أبرزها، حيث يعاني الإيرانيون، أيضاً، من تدهور قطاع الخدمات، خاصة الصحية والتعليمية. وهو ما أكدته

في ظل انهيار الاقتصاد الإيراني، انخفضت العملة الوطنية بحوالي 70 بالمئة مقابل الدولار وتضاعفت بذلك معدلات الفقر في إيران مسجلة أرقاماً قياسية. ويعد المسؤولون الإيرانيون في الانسحاب الأميركي من الصفقة النووية وتصعيد العقوبات حجة لتبرير هذا الوضع، إلا أن المتابعة الدقيقة للوضع في الداخل الإيراني تكشف أن هشاشة الأرض الإيرانية سببها في الأساس سياسات النظام وإنفاقه العسكري الخارجي مصحوبة بفساد حكومي متجذر تصعب معالجته لأن رؤوس النظام متورطة فيه.

فساد كبير. خرجت على إثرها احتجاجات على نطاق واسع، امتدت إلى العاصمة طهران. ورافق الاحتجاجات قيام السلطات باعتقال العشرات، وتعرض بعض المحتجين للقتل، الأمر الذي أدى إلى تدهور على المستوى الدولي.

وبدلاً من توجيه اللوم إلى القائمين على تلك البنوك، حمل مسؤولون إيرانيون الضحايا مسؤولية الفشل، بدعوى عدم توخي الحذر، و"وضعهم جميع البيض في سلة واحدة".

وكانت السلطات الإيرانية تغاضت عن قيام مؤسسات مالية، بما فيها تلك التي اندمجت في 2016 لتشكيل بنك كاسبيان، بالمرافعة بوسائل الإعلام، اعتماداً على "محفظة بونزي" الاحتمالية، نسبة إلى المحتال الشهير تشارلز بونزي، وتم عملية الاحتيال عن طريق دفع فوائد للمستثمرين الأقدم من أموال المدخرين الجدد، وإيهام المدخرين أنها أرباح وفوائد أموالهم.

سماح السلطات الإيرانية لهذه المؤسسات بالقيام بهذه العمليات لم يكن بالأمر المستغرب، فهي مملوكة من النخب الدينية والحرس الثوري الإيراني، والانهيار الذي لحق بها لم يكن نتاج ممارسات مصرفية محفوفة بالمخاطر فقط، بل هو أيضاً نتاج للفساد الرسمي المتفشى في البلاد.

العقوبات الأميركية، أجبرت المرشد الأعلى الخنثورة علي خامنئي، على تبني ما بات يعرف بسياسة "المقاومة الاقتصادية"، وأهم بنودها مكافحة الفساد، ليعلم عن إنشاء محكمة خاصة بهذا الشأن، قامت بمحاكمة أكثر من 270 مشتبهاً به، وكان من بين الذين حوكموا كبار المسؤولين التنفيذيين في بنك سراميه، وقد حكم على رئيس تنفيذي سابق للبنك بالسجن 20 عاماً، وحكم على مسؤولين كبار آخرين بالسجن مدداً طويلاً، لكن هذا ليس سوى قطرة في كأس، مقارنة بعمق الأزمة واستحقاقها.

العلاقة بين الفساد الحكومي والإنفاق العسكري الهائل من جهة، وبين اتساع ظاهرة الفقر في إيران من جهة أخرى، باتت معروفة للجميع، وكانت مؤسسة

علي قاسم
كاتب سوري

قد تثبت الأيام أن الحصار الاقتصادي، الذي فرضته الولايات المتحدة على إيران، هو القشة التي ستقسم ظهر المالدي، لكنه حتماً ليس الأساس في الأزمة التي تعاني منها إيران. الأزمة الحقيقية أقدم، وهي صناعة محلية مئة بالمئة.

قبل انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع طهران، مايو 2018، وعودة العقوبات الأميركية تدريجياً ضدها، كانت قد رفعت بعد اتفاق نووي تم التوصل إليه عام 2015، شهدت إيران احتجاجات شعبية واسعة، اندلعت في 28 ديسمبر 2017، انطلقت من مدينة مشهد، واتسعت رقعتها لتشمل أكثر من ثمانين مدينة، طالب خلالها المحتجون بتخية المرشد الأعلى آية الله على خامنئي.

يومها لم يكن الحصار هو السبب، وإنما الفساد، الذي أدى إلى تبخر مخدرات الآلاف من الإيرانيين، وعرض النظام المصرفي الإيراني برمته للخطر.

يعيش أربعون مليون إيراني تحت خط الفقر بينما ينفق نظام طهران المليارات على مغامراته العسكرية ودعم الميليشيات وتطوير برامج نووية مثيرة للجدل

القصة بدأت مع بنك كاسبيان في طهران، وكان يدفع للزبائن نسبة 25 بالمئة فائدة على مخدرات التوفير، وهي نسبة أغرت مئات الآلاف من الإيرانيين لإيداع مخدراتهم في هذه المؤسسة المالية، بعضهم أودع كل ما يملك، ليقرب البنك لاحقاً إيقاف سحب الودائع ودفع الفوائد، ويشهر في نهاية المطاف إفلاسه ويغلق أبوابه، الحادثة فضحت ما تعانيه المؤسسات المالية والمصرفية الإيرانية من

صراع «مجنون» من أجل السيطرة في منطقة شمال شرق سوريا

القيام بتمرد مسلح قوي بات الآن يهدد بقويض الوضع الأمني في جزء كبير من شمال شرق سوريا.

وتلقت مجموعة الأزمات الدولية هنا إلى أنه طالما ظلت وحدات حماية الشعب تتسرع بانعدام اليقين حيال مستقبلها، فإن احتمال قيامها بمواجهة التنظيم سيكون أقل؛ ففي كل مرة كانت تشعر فيها بالضغط التركي أو بأي شيء يقل عن الالتزام الأميركي الكامل بحمايتها، كانت توقف عملياتها ضد تنظيم داعش وتعزز قوتها القتالية قرب الحدود التركية. كما تواجه وحدات حماية الشعب تحدياً قد لا يكون من الممكن التغلب عليه يتمثل في الآلاف من المحتجزين لديها من مقاتلي تنظيم الدولة السوريين إضافة إلى المقاتلين الأجانب وعائلاتهم.

وتخلص إلى أن تمديد وجود القوات الأميركية في الشمال الشرقي ليس حلاً مستداماً؛ فهو يستند إلى أساس قانوني ضعيف، ويقع تحت رحمة تغير آخر في موقف ترامب وسيينتهى عاجلاً أو آجلاً. المهم هو ما سيحدث في هذه الأثناء؛ فحتى في ردها لهجوم تركي، ينبغي على واشنطن استخدام احتمال انسحابها في النهاية للضغط على وحدات حماية الشعب لمعالجة هواجس أنقرة في ما يتعلق بالنفوذ المتنامي للوحدات.

ووسط المعضلة القائمة بين وحدات حماية الشعب وتركيا، يجب ألا يتم تجاهل تنظيم الدولة الإسلامية؛ فقد يكون التنظيم تعرض لهزيمة على الأرض، لكنه يبقى خطراً يهدد بالظهور في المناطق ذات الأغلبية العربية الواقعة تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

تنظيم الدولة الإسلامية في مطلع 2019، دون حماية من عودة التنظيم إلى الظهور. والولايات المتحدة ليست وحدها من تواجه معضلة في السياق السوري؛ فروسيا أيضاً ترغب في أن تحقق التوازن بين هدفين غير متوافقين. فمن جهة ترغب روسيا في مساعدة دمشق على إعادة فرض سيادتها على سائر أنحاء البلاد، ومن جهة أخرى ترغب في الاحتفاظ بعلاقات قوية مع أنقرة.



يجب ألا يتم تجاهل تنظيم داعش؛ فقد يكون تعرض لهزيمة على الأرض لكنه يبقى خطراً

وحتى الآن، لم تنجح المحاولات الروسية في التوسط لتحقيق تفاهم بين تركيا وسوريا أو في التوسط بين وحدات حماية الشعب ودمشق؛ كما أن بقاء قوة أميركية رمزية في الشمال الشرقي يقلص من نفوذ موسكو.

وفي هذه الأثناء، ووسط تخطيط المواقف السياسية، بدأت نزعات مقلقة بالظهور على الأرض. فبعد أشهر فقط من خسارة آخر جيوبه على الأرض، حوّل تنظيم الدولة الإسلامية إستراتيجيته إلى

إيجاد تسوية بين مطالب غير متوافقة لاثنتين من حلفائه؛ وحدات حماية الشعب وتركيا.

حتى الآن، ركزت الإدارة الأميركية على محاولة إيجاد حل وسط وأرضية مشتركة بين تركيا ووحدات حماية الشعب، لكن الفجوة لا تزال واسعة. ففي حين تطالب أنقرة بالسيطرة الكاملة على شريط حدودي داخل سوريا لإنهاء هيمنة وحدات حماية الشعب على الشمال الشرقي وإبعاد هذه القوات عن حدودها، فإن الوحدات تطالب بمنطقة يتم تأمينها دولياً في نفس الشريط تقريبا مع استبعاد فكرة أي وجود للقوات التركية، وقد توافق الوحدات على سحب مقاتليها من بعض المدن والقرى الحدودية.

وفي غياب حل توافقي بين تركيا ووحدات حماية الشعب، فإن التناقض الذي كان محور السياسة الأميركية على مدى السنوات الخمس الماضية سيستمر. وإذا أعطت الأولوية لوحدات حماية الشعب، فمن المرجح أن تسعى تركيا إلى زعزعة استقرار المنطقة التي تسيطر عليها الوحدات أو شن حرب استنزاف على طول حدودها مع سوريا. وإذا أعطت الأولوية لتركيا فإنها تخاطر بخسارة شريك رئيسي في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

وإذا شعرت وحدات حماية الشعب بالتهديد، فمن المرجح أن تعيد نشر قواتها إلى خارج وادي نهر الفرات في محافظة دير الزور لحماية البلدات ذات الأغلبية الكردية في الشمال. وهذا سيرتق المناطق الجنوبية، التي استعادتتها قوات سوريا الديمقراطية المدعومة أميركياً من

"تربيع الدوائر في شمال شرق سوريا"، تدعو فيها واشنطن إلى استخدام نفوذها المتبقي لمعالجة الهواجس التركية بشأن دور حزب العمال الكردستاني في الشمال الشرقي وأن تقوم في الوقت نفسه بحماية وحدات حماية الشعب.

وترى المجموعة أن تذبذب الموقف الأميركي حيال سوريا وترجع الرئيس دونالد ترامب عن قرار الانسحاب الفوري مع موافقة المحافظة على وجود محدود للقوات الأميركية في الشمال الشرقي لمدة غير واضحة، فرصة لوضع المنطقة على مسار يفضي إلى درجة أكبر من الاستقرار.

وكان الانسحاب الأميركي السريع سيجعل مخاطرة كبيرة. فالنظام السوري أو تركيا أو كلاهما كانا سيسعيان لتحقيق مصالحهما بمهاجمة وحدات حماية الشعب، المرتبطة بحزب العمال الكردستاني، وهو تنظيم يخترق في صراع مع تركيا التي تعتبره تنظيمياً إرهابياً.

وبينما تدافع المسؤولون الأميركيون لتصميم صيغة من شأنها إنقاذ الشمال الشرقي من الفوضى، استنطاق فريق السياسة الخارجية لدى الرئيس الأميركي دونالد ترامب والجيش الأميركي الحد من خطة الانسحاب السريع ثم تمكنوا من إقناع الرئيس بالترجع الجزئي عنها. ووفق الخبراء في مجموعة الأزمات الدولية، يمكن لهذه المقاربة أن تستغل وقتاً ثميناً، لكن لا يمكنها، بفردها، حل معضلة واشنطن الرئيسية المتمثلة في أن الرئيس مصمم على الانسحاب من سوريا، لكنه غير قادر حتى الآن على

وكانت مجموعة الأزمات الدولية من بين الجهات التي رخصت بإيقاف الانسحاب الأميركي الكامل لأنه يوفر فرصة لمنع نشوب صراع مجنون في هذه المنطقة المزدحمة بجملته من اللاعبين المحليين، والإقليميين والدوليين الذين ينبغي إدارة التنافس في ما بينهم. وسلطت المنظمة الدولية الضوء على هذه التطورات في دراسة نشرتها على موقعها نهاية يوليو حملت عنوان



غبار معارك متداخلة الأطراف ومتعددة الجبهات